هـــذا

تقرير العالم الفاضل والاديب
الكامل الشيخ محمد
الانبابي حفظه الله على
حاشية الصبان
على الاشموني في
النحو بالتمام
والكمال

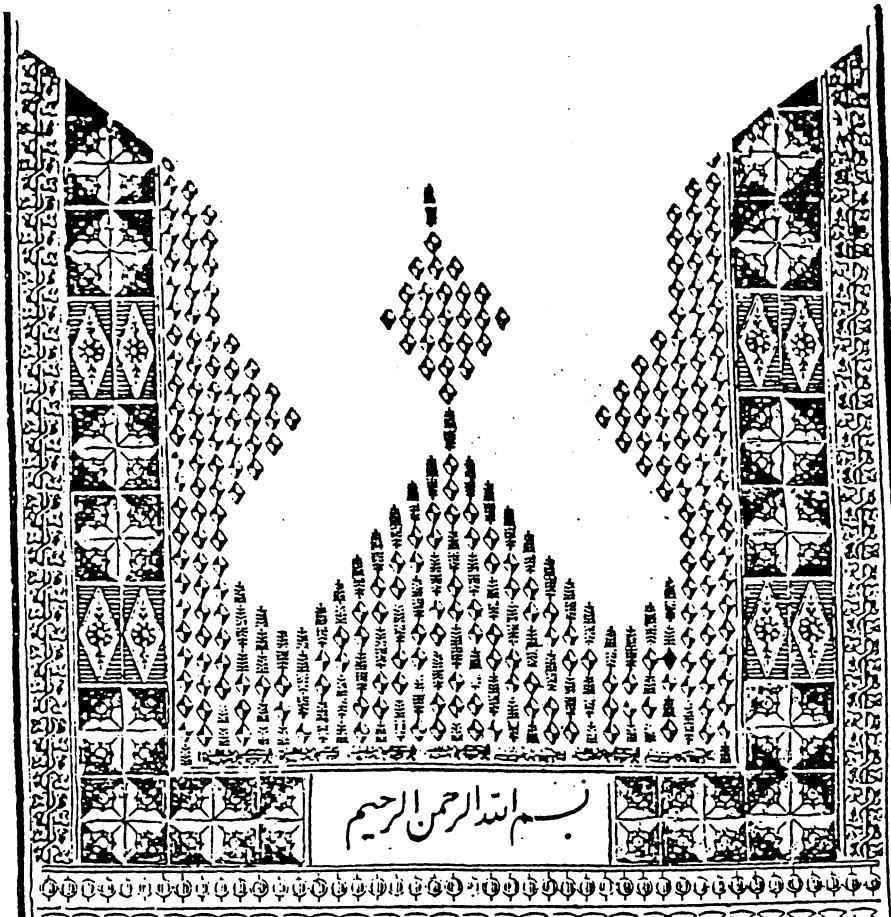
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين * وعلى آله
وصحبه الاكرمين (قوله اعترض الخ) هذا الاعتراض فى قوة قياس من الشكل
الاول لا يخفى تقريره والجواب الاول منع لصغراه والثانى منع لكبراه (قوله انما
تفيد سبق حمد الخ) أى تفيد انه سبق منه انشاء ماذكر ولا تفيد غيره كما هو قضية
الحصر وفى هذا نظر من وجهين * الاول ان هذه العبارة محتملة لكون معناها اما بعد
حمد غيرى وصلاته وسلامه كما هى محتملة لكون معناها اما بعد حمدى وصلاتى
وسلامى فكيف يصح الحصر فى الثانى * والثانى ان المتبادر من كلامه انها تفيد سبق
ماذكر على وقت التكلم وهو لا يصح لان بعد واقعة فى حيز التعليق اذا المعنى مهما
يوجد شئ بعد حمد الله الخ فهذا شرح وهذا لا يقتضى سبق الحمد ومامعه على وقت
التكلم بل سبقه على وجود شئ ان كان الظرف من متعلقات الشرط أو على كون
المشار اليه شرحا ان كان من متعلقات الجزاء وهذا صادق بوجود الحمد ومامعه قبل
التكلم أو بعده لامعه بناء على مافهمه المعترض من عدم حصوله به هذه العبارة
فكيف يصح الحصر فى الاول * ويجاب عن الاول بأن المتبادر حمده وصلاته وسلامه

1
2

اذ لا علقة له بما لغيره وعن الثانى بأنه ليس المقصود من تركيب أما بعد التعليق بل المقصود الاستلزام الجعلى بمعنى ان الجزاء حاصل لا محالة لتحقق ملزومه الجعلى كما سيأتى بيانه فالجزاء هو الكون شرحا المسبوق بالحمد والصلاة والسلام منه وملزومه الجعلى وجود شئ فى الدنيا هذا على كون الظرف من متعلقات الجزاء اما على كونه من متعلقات الشرط فالجزاء هو الكون شرحا وملزومه وجود شئ فى الدنيا مسبوق بما ذكر ولا شك حينئذ فى افادة العبارة السبق على وقت التكلم واما احتمال كون المراد انها انما تفيد سبق ما ذكر على وجود شئ ان كان الظرف من متعلقات الشرط أو على الكون شرحا ان كان من متعلقات الجزاء وان افادتها هذا السبق على وجه التعليق فهو وان لم يتوجه عليه الوجه الثانى من وجهى النظر بعيد من كلامه مع ما فيه من الاعتراف بأن التعليق فى تركيب اما بعد مقصود وقد علمت خلافه (قوله بأنا لا نسلم تلك الافادة الخ) محصله ان المقصود من حمد الله انشاء الحمد بقرينة أن اللائق بكمال الشارح اتيانه بما طلب منه فيكون هذا هو المفاد لا الاخبار بالسبق فضلا عن الحصر فيه كما توهمه المعترض ومثله يقال فى الصلاة والسلام فهذا الجواب منع لافادتها ما ذكره المعترض من أصله لقيام القرينة على غيره المحصل للمطلوب لا منع للحصر فقط فلا صحة للاعتراض على هذا الجواب بأن هذه الافادة مسلمة وكون القصد شيئا آخر لا يمنع منها اذ غاية ما فيه ان العبارة أفادت معنى لم يقصد بل قصد غيره حتى يحتاج للجواب بأن مراد المحشى لا نسلم الحصر فى تلك الافادة (قوله فكأنه قال أما بعد قولى أحمد الله منشئا للحمد) أى بهذا اللفظ فمقول القول مقصود لفظه الواقع فى هذا التركيب المستعمل فى معناه الانشائى وليس مقول القول المذكور فى هذا التركيب اسما للفظه الواقع فى تركيب آخر المستعمل فى معناه نظير ضرب فعل ماض ومن حرف جر حتى يقال انه لم يحصل الانشاء بهذا اللفظ الواقع الآن وسيأتى لنا كلام فى ذلك عند قول المصنف فى اسمى جئتنا فتأمل (قوله سلمنا تلك الافادة) أى نفيها لا الحصر فيها كما علمت (قوله ومثل ذلك) الاشارة راجعة للمذكور من الجوابين وقوله بناء راجع للجواب الثانى اه شيخنا (قوله ما فى كلام البعض) أى من انه اذا كان اخبارا عن سبق ما ذكر لا يحصل المطلوب (قوله وما أجاب به هو وشيخنا الخ) فيه ان شيخه انما أجاب عن اعتراض آخر وهذا الجواب حاسم له وعبارته قوله أما بعد

حمد الله الخ فيه انه لم يتقدم منه حمد وصلاة وسلام حتى يقول أما بعد حمد الخ فان هذا يقتضي ذلك الا أن يقال انه حمد وصلى وسلم قبل ولم يثبته خطا اه ومحصل اعتراضه الذي أجاب عنه ان هذه العبارة تقتضي سبق ما ذكر مع انه لم يسبق منه ذلك فهو كذب ومحصل جوابه لا كذب لسبق ما ذكر لفظا ولا شك في حسنه هذا الاعتراض وان لم يكن حاسما للاعتراض الذي ذكره المحشي فافهم (قوله أتى بالثلاثة) أي في ابتداء التأليف نعم لا حاجة لذلك على كلام شيخه لعدم توقف دفع اعتراضه عليه (قوله غير نافع في الصلاة والسلام) وكون الاتيان بالبسملة فيه امتثال للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يدل على التعظيم فيتم المطلوب بناء على انه المقصود منهما أمر خفي لا اشعار للفظ به فلا يعول عليه * وفي الامير على المغني ان الحمد حصل باضافة الافضال للولى في قوله أما بعد حمد الله على افضاله فيقال هنا بنظيره وهو حصوله بقوله منح وفتح (قوله لانه ثناء بجميل صراحة) ينافيه ما قاله سم العبادي في شرحه على الغاية من ان جملة الحمد لله على كونها خبرية لفظا ومعنى يحصل بها الحمد بطريق اللازم اذ من لازم الاخبار عن الحمد بأنه مملوك أو مستحق لله وصفه بأنه مالك أو مستحق له وذلك جميل قطعا فيكون الوصف به حمدا لا بطريق المطابقة * ويمكن دفع المنافاة بأن سم نظر الظاهر الجملة والمحشي لكون المجرور مخبرا عنه في المعنى لكن قد يقال كونه مخبرا عنه في المعنى انما هو بطريق اللزوم فالمناسب أن يقال مراده بالصراحة الاستلزام القريب اذ ليس كالاستلزام في المضارعية والمضوية (قوله فمن بيانية) اقتصر عليه في التقريب لبعد الابتدائية (قوله عند عدم استدعاء الخ) أما اذا استدعى المقام أحد الوجهين لوجود قرينة لفظية أو معنوية تعين فمثال استدعاء كونها نكرة قولك مررت بما معجب لك وقوله لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن * لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا وقوله رب ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وقولك لخياطك رأيت ما رأيت عند عدم قصد معين لافراد ما بعد ما في الاولين ودخول رب في الثالث وعدم قصد التعيين في الرابع وشطر البيت الثاني على الميم الساكنة وهو من بحر الخفيف والفرجة بالضم في نحو الحائط وبالفتح المرة من الفرج كان أبو عمرو بن العلاء متهربا من الحجاج في اليمن فسمع اعرابيا يخبر بموته وينشد البيت بالفتح قال فلم أدر بأيهما كنت أفرح فانا كنا نضم فرجة كذا في الامير

على المغنى لكن فى القاموس ان الفرجة بمعنى الخلوص من الهم مثلثة وان فرجة نحو الحائط بالفتح والعقال بالكسر الحبل الذى تشد به الدابة ليمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة ومثال استدعاء كونها معرفة قولك لمخاطبك رأيت ما رأيت عند قصد شئ معين لا طريق لاحضاره وتعينه الا الصلة (قوله لان النكرة هى الاصل الخ) فيه نظر لان معنى كون الاصل النكرة ان الاصل فى الاشياء الابهام والتعيين طارىء عليها وما نكرة موصوفة فالتعيين لازم ولم نأت على أصل التنكير سلمنا ففيه مخالفة الاصل فى النعت لان الاصل فيه الافراد على ان الصفة لابد من عهدها أيضا كالصلة قاله العلامة الامير وفى قوله على ان الصفة الخ بحث وذلك لان معنى عهد الصلة علم المخاطب بها وعلم تعلقها بمعين بخلاف صفة النكرة فانه لا يشترط عهدها بهذا المعنى بل الشرط فيها علم المخاطب بها فقط ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها كما أفاده الحشى فى باب الموصول وهو مأخوذ من كلام السعد فى شرحه على المفتاح ونص عبارته وفى الكلام اشارة الى أن الصلة يجب أن تكون خبرية معلومة فى نفسها وأن يعلم انتسابها الى مشار اليه أى أمر معين حسا أو عقلا وبهذا تتميز عن الجملة الواقعة صفة فانه يلزم كونها معلومة لا معلومة الانتساب الى معين بل الى شئ ما ولهذا لا تقع الا صفة للنكرة اه وذكر الدماميني توجيها آخر لتعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها وهو ان تعين الموصول بصلته وضعى لوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب بمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهى موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها وأما اذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت انسانا مضروبا لك فالتخصيص بمضروبية المخاطب وان حصل لقولك انسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو عارض لان انسانا موضوع لانسان ما بخلاف الذى ومن مثلا فانهما وضعا لمخصوص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شئ آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعى كقولك اعبد الها خالق السموات والارض (قوله اذا لم يكن للتعظيم) أى سواء كان معه تخويف نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم أو لا نحو فأوحى الى عبده ما أوحى

وقوله أو التحقير نحو أعطيته ما أعطيت تحقير المعطى وعبارة التوضيح معهودة الا فى مقام التفخيم والتهويل فيحسن ابهامها اه فلم يذكر التحقير ومراده بالتفخيم التعظيم المجرد من التخويف فلا يقال ان من لازم التهويل التفخيم * وقال المحشى فيما يأتى قيل محل اشتراط العهد اذا أريد بالموصول معهودا فان أريد به الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفى الروداني بعد كلام والتحرير ان المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها تعريف العهد الخارجى نحو واذ تقول للذى أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة أى من حيث هى نحو المعطى خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة فى ضمن بعض الافراد نحو كمثل الذى ينعق أو فى ضمن جميع الافراد نحو اقتلوا المشركين بناء على ان أل موصولة أو الذى يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة فى الجميع معهودة والعهد خارجى فى الاول وذهنى فى غيره وأما نحو غشيهم من اليم ما غشيهم فالظاهر انه من تعريف الحقيقة فى ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجى أى الذى يعرف فى الخارج انه غشيهم فان المعهود خارجا يجوز أن يكون مجملا كما يكون مفصلا فظهر ان العهد فى الجميع وان استثناء مقام ارادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح اه ومثل ذلك التعظيم والتحقير وبه تعلم ما هنا وفى التمثيل لما تعريفها تعريف الحقيقة من حيث هى بنحو المعطى خير من الآخذ نظر اذ الحقيقة من حيث هى لا تتصف بالخيرية فالظاهر ان هذا مما أريد فيه الحقيقة فى ضمن بعض الافراد (قوله الا بتكلف) هو ادعاء مخالف يعلم الصلة وانتسابها (قوله ويقوى هذا الخ) اختار العلامة العطار ان كونها موصولا اسميا أولى من كونها موصولا حرفيا لضعف مذهب الاخفش وضعف تبعيضية من لانها تكون معدية ومحض متعد بنفسه ولان الحمد على الاثر أقوى لوجوه * الاول ان الحمد على الفعل فناء وعلى الاثر فرق وهو أولى * الثانى ان الحمد على الاثر فيه حمد ان لان الحامد عليه مشاهد له صادرا فكأنه حمد عليه وعلى صدوره * الثالث ان الذى ورد طلب ذكره والثناء عليه النعمة بمعنى المنعم به يا بنى اسرائيل اذكروا نعمتى الخ ومن كونها نكرة لان مقام الثناء يناسبه التعريف اه أى ولما تقدم عن العلامة الامير فلا تغفل وقول العطار لانها تكون معدية ومحض متعد بنفسه فيه ان من التبعيضية تكون مع المتعدى بنفسه لاجل افادة التبعيض نحو حتى تنفقوا مما

تحبون و يغفر لكم من ذنوبكم وعلامتها أن يخلفها بعض وبهذا ترى بعض ما تحبون ولا ينافى كون من تبعيضية فى الآية الثانية قوله تعالى إن الله يغفر الذنوب جميعا لان الذنوب فى الاول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام و فى الثانى ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على انه لا يناقض الموجبة الجزئية الا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية * وفى البيضاوى فى سورة نوح يغفر لكم من ذنوبكم بعض ذنوبكم وهو ما سبق فان الاسلام يجبه فلا يؤاخذكم به فى الآخرة وفيه أيضا فى سورة الاحقاف يغفر لكم من ذنوبكم بعض ذنوبكم وهو ما يكون من خالص حق الله فان المظالم لا تغفر بالايمان اه وقوله ان الحمد على الفعل فيناء فى اطلاقه نظر لانه قد يكون فرقا كما اذا لوحظ الفعل مع تعلقه بالمفعول كما هنا وقوله ان الحمد على الاثر الخ كلام ظاهرى اذ الحمد فى الحقيقة ليس الا واحدا اذ لا يعقل كون النعمة من حيث هى باعثة بل الباعث انما هو فعل المحمود وقوله الثالث الخ فيه ان النعمة بمعنى المنعم به انما ذكرت فى الآية لانها هى المشاهدة لهم فيتوصل بها الى الانعام الذى هو الباعث على الشكر و يدل على ذلك انه ورد الحمد على الفعل فى مواطن كثيرة منها الحمد لله الذى أنزل الحمد لله فاطر وقوله اذكروا نعمتى أى بالتفكر فيها والقيام بشكرها وتقييد النعمة بهم حيث قال التى أنعمت عليكم لان الانسان غيور حسود بالطبع فاذا نظر الى ما أنعم الله به على غيره حملته الغيرة والحسد على الكفران والسخط واذا نظر الى ما أنعم الله به عليه حمله حب النعمة على الرضا والشكر وقيل أراد بها ما أنعم الله به على آبائهم من الانجاء من فرعون والغرق ومن العفو عن اتخاذ العجل وعليهم من ادراك زمن محمد عليه الصلاة والسلام أفاده البيضاوى (قوله وعلى أثر بواسطته) أى لان الاثر من حيث هو لا يعقل كونه باعثا كما تقدم (قوله نكتتها الاشارة الخ) لعل مراده الاشارة القريبة بسبب الاتيان بلفظة من الموضوعة للتبعيض أو مراده به بعض النعم بعض الاسباب والابواب وبالكل جميع الاسباب والابواب واعترض شيخنا على المحشى فقال هذه النكتة لا تتوقف على من التبعيضية اذ المحمود عليه بدونها منح أسباب البيان وفتح أبواب التبيان وهذا بعض النعم لا كلها ولو جعلت النكتة الاشارة الى أن هناك أسبابا أخر وأبوابا أخر لم تمنح ولم تفتح بدليل ما يكون فى الآخرة عند كشف الحقائق لظهر تدبر (قوله وبابه قطع وضرب) فى القاموس

منحه كمنعه وضربه أعطاه والاسم المنحة بالكسر اه وهو موافق لما نقله المحشي
عن المختار ولا يمنع بقاعدة الصرفيين وهي ان الفعل اذا كانت عينه أو لامه حرفا
حلقيا كان المضارع بفتح العين لا غير كسال يسال ومنع يمنع ولام يمنع حلقية وذلك
لما سيأتي في المحشي نقلا عن الدماميني عند الكلام على قول المصنف وافتح وضم
واكسر الثاني الخ من ان الحرف الحلقي عينا اولاما يؤثر الفتح في مضارع فعل
اذا لم يكن د الاعلى الغلبة والا فلا يؤثر تقول فاخرني ففخرته أخفره بالضم وانه قد
يجيء ذو الحلقي غير ذي الغلبة بكسر كنزع ينزع أو ضم كدخل يدخل وبكسر ففتح
كمنح يمنح وبضم ففتح كمحا يمحو ويمحى وبالتثليث كرجح يرجح ويرجح ويرجح
والمعتمد في مجيء ذي الحلقي على ماذكر السماع فاذا فقد السماع رجع الى الفتح
(قوله وبمعنى الفصاحة) هي خلوص اللغة والتكلم بالعربية وانطلاق اللسان
يقال فصح الاعجمي اذا خلصت لغته وتكلم بالعربية وانطلق لسانه ومن هذا
اوعما بعده حديث ان من البيان لسحرا أي من الفصاحة أو من المنطق الفصيح
الخ وسيأتي زيادة على ذلك في عبارة القاموس (قوله لانه لا يوصف بالفصاحة
حقيقة) في القاموس الفصح والفصاحة البيان الى أن قال أو اللفظ الفصيح أي
ما يدرك حسنه بالسمع وفصح الاعجمي ككرم تكلم بالعربية وفهم عنه أو كان
عربيا فازداد فصاحة اه والذي يتصف بالبيان والظهور أو بأنه مدرك حسنه
بالسمع انما هو المنطوق به لا النطق ولم يقل المحشي لانه لا يوصف بالفصاحة
ولا بالاعراب كما قال بعض الحواشي لان الظاهر انه من صفات الشخص يقال
أعرب عما في ضميره أظهره ولا يوصف به المنطوق به الا مجازا (قوله وهذا هو
المراد هنا) راجع لقوله وبمعنى النطق كما هو ظاهر وفيه انه لا مانع من الثاني بل
والاول (قوله كسلامة اللسان) أي وكالنظر والنحو واللغة والصرف
والاشتقاق والمعاني والبديع والعروض (قوله من موانع الادراك) نحو غفلة
وبلادة ومرض ونسيان (قوله لقصوره) أي على سلامة القلب في الغالب
كذا قيل والاظهر انه حينئذ يكون قاصرا على مجموع تلك الامور التي بوجودها
يوجد بالقوة وباتتفائها ينتفي ولا يشمل كل واحد على حدته أو على النطق به فيكون
هو السبب والبقية شروط (قوله الفعلال) كزلزال (قوله وشذ كسر تاء التبيان
الخ) لا ينافي هذا اجماع السبعة على كسر تبيانا لكل شئ وتلقاء أصحاب النار لان

ماخالف القياس النحوى وهو الشاذ فيه قد يروى بالتواتر فلا يكون شاذا قرآنيا وهذا معنى قولهم قد تجمع السبعة على الشاذ اه شيخنا (قوله أو فى التبيان) بأن يشبه الكلام الفصيح الذى مع الدليل ببيت له أبواب واثبات الابواب تخييل والفتح ترشيح اما باق على حقيقته أو مستعار للتسهيل والتيسير (قوله مجروران) هذا هو المتبادر ويحتمل الرفع على أن الجملة اعتراضية وعليه يندفع الاعتراض بأنه لم يصل ولم يسلم أفاده بعض الحواشي (قوله أو حال منهما) فيه انه لم يستوف شرط مجيء الحال من المضاف اليه الا أن يؤول بعد بلا حقا للحمد والصلاة والسلام ولا يلزم سد باب الامتناع لانه على فرض سهولة مثل هذا التأويل فى كل موضع يكفي فى الامتناع عدم اعتبار هذا التأويل كما يكفي فى الجواز اعتبار التأويل فكل من الجواز والامتناع مداره على الاعتبار ولذلك نظائر أو يقال ان هذا مبنى على رأى الفارسى المجوز مجيء الحال من المضاف اليه فى غير المسائل الثلاثة كما نقله عنه أبو السعادات ابن الشجرى وغيره (قوله ومراده كما قاله الفاضل الخ) فيه انه حينئذ يلزم ضياع قوله على سبيل التنازع لفهمه من قوله وهو مطلوب أيضا الخ الا أن يكون مجرد ايضاح (قوله فسقط ما اعترض به البعض الخ) عبارته قوله على من رفع تنازعه كل من الصلاة والسلام واعمل الثانى لقربه هكذا قيل وفيه نظر لان التنازع الخ فأنت تراه انما نظر فى هذا القيل الذى فيه وأعمل الثانى المتبادر منه التنازع العملى ولم يعترض على عبارة المدابغى التى نقلها المحشى على ان لفظ التنازع متى أطلق حمل على معناه عندهم (قوله لا فى التصرف) أى الاشتقاق (قوله عقد همم يعزمون على فعله) ومنه ولم نجد له عزما أى تصميم رأى وثباتا على الامر اذ لو كان ذا عزم وتصلب لم يزله الشيطان ولم يستطع تغريره بيضاوى (قوله فتكون اضافة القواعد الخ) فيه ان هذا لا يتفرع الا بعد معرفة المراد من القواعد فكان الاولى تأخيره بعد بيانها وكذا يقال فى قوله الآتى فالاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل (قوله كعقائد التوحيد) نحو يجب لله كل كمال وقوله وضوابط الخ نحو الاستنجاء واجب (قوله أو البراهين) مريحه ان الاضافة على هذا من اضافة المتعلق بالفتح له بالكسر وهو لا يتم الا اذا كان المراد بالايمان التصديق بتلك البراهين كالمعجزات أما اذا كان المراد به التصديق بما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم من الامور المجمع عليها كانت الاضافة من اضافة

السبب للسبب أى البراهين التى ينشأ عنها الايمان نفسه أو علم حقيقته الا أن يقال مراده بالتعلق بالنسبة لهذا تعلق مسبب بسبب (قوله الكاملين) هما الشرعيان لان الاسلام شرعا مشروط بوجود الايمان وبالعكس ومن صدق بقلبه واخترمته المنية قبل أن ينطق فهو مؤمن ومسلم عند الله وكافر فى الظاهر كما ان المنافق قبل علم حاله بالعكس فتحقق التلازم وأما عدم التلازم فهو باعتبار المعنى اللغوى كما ذكروه فى غير هذا المحل فتأمل (قوله فالاضافة من اضافة الاجزاء الخ) مبنى على ان الاسلام هو الاعمال وهو خلاف التحقيق من انه الانقياد وعدم العناد وان لم يحصل عمل (قوله قلت التورية الخ) وفيه زيادة على التورية موارية وهى أن يأتى المتكلم بما اذا توجه عليه لوم أمكنه اصلاحه اما بتحريف كلمة أو تصحيفها أو زيادة أو نقص أو غير ذلك وشاهد ذلك قول أبى نواس فى خالصة جارية أمير المؤمنين الرشيد هاجيا لها

لقد ضاع شعرى على بابكم * كما ضاع حلى على خالصه

فلما بلغ الرشيد ذلك انكر عليه وتهدده بسببه فقال لم أقل الا

لقد ضاء شعرى على بابكم * كما ضاء حلى على خالصه

فتدارك خلله بضاء بدل ضاع فاستحسن الرشيد موارية وقال بعض من حضر هذا بيت قلعت عيناه فابصر وكذا هنا بالجر بدل الجزم واللوم حاصل بقطع النظر عن جواب المحشى (قوله وهو أبو العرب) لعل المراد عرب مخصوصون والا فالعرب سابقة عليه لان العرب اسم للصنف المعروف من ولد اسماعيل وقحطان * وقال الشيخ ابن كثير المشهور ان العرب كانوا قبل اسماعيل ويقال لهم العرب العاربة أى الخالص وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم وأما العرب المستعربة فهم من ولد اسماعيل وهو أخذ العربية من جرهم وفى المصباح يقال العرب العاربة الذين تكلموا بلسان يعرب بن قحطان وهو اللسان القديم والعرب المستعربة الذين تكلموا بلسان اسماعيل بن ابراهيم عليهما الصلاة والسلام (قوله فعلم وجه ذكر معد وعدنان) أى من كون معد أبا العرب وعدنان آخر النسب الصحيح (قوله وانما أخره عدنان الخ) هذا صحيح لان لعدنان ولدا يقال له علث بفتح العين وتشديد الكاف أبو قبيلة ولا يلزم اذن من كون النبى منتخبا من خلاصة معد أن يكون منتخبا من خلاصة عدنان لاحتمال أن يكون علث أو بعض أولاده خلاصة عدنان وأعلى وأفضل من معد وأولاده فكان لقوله ولباب عدنان فائدة ويلزم من كونه منتخبا

من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد اذ هو من أولاده جزما فلو كان غير معد وأولاده هو لباب عدنان لم يكن النبي من لباب عدنان لانه من أولاد معد مع انه عليه الصلاة والسلام من لباب عدنان فتعين ان لباب عدنان هو خلاصة معد تأمل لتعرف الرد على من زعم انه ليس لعدنان ولد غير معد فلا فائدة لذكر لباب عدنان بالنظر للخارج وأما بالنظر للامكان العقلي فله فائدة عند تأخيره لاحتمال أن يكون له ولد آخر يكون لبا ففي ذكره نفيه وكذا عند تقديمه يكون لذكره معه فائدة لوجود الاحتمال اى أنه يدفع أن يكون له ولد آخر هو اللباب منه النبي صلى الله عليه وسلم بقطع النظر عن الخارج من كونه من أولاد معد فقوله لانه لا يلزم أى بالنظر للواقع الخارجي وهو كون معد لباب عدنان لا للاحتمال العقلي لاحتمال أن يكون لعدنان ولد أفضل من معد هو اللباب فاذا اختير منه لا يكون مختارا من معد وقوله ولا عكس أى بالنظر للاحتمال العقلي لتجويزه ان لباب عدنان غير معد فلا يلزم من اختياره من خلاصة معد اختياره من لباب عدنان اما بالنظر للواقع الخارجي فيلزم فتحصل انه ان نظر للاحتمال العقلي فهما فلا لزوم في أحدهما أو للواقع الخارجي لزم من كل منهما الآخر فلاحظه ور لما قاله الحشي وحينئذ فالحكمة في تقديم معد اما مراعاة السجع أو قربه الى الرسول اه ورد ما لبعض آخر انظر وجه اللزوم اه شيخنا بزيادة (قوله ان شبهت مراتب العلو الخ) أى بجامع ان كلا يحصل السبق باحرازه (قوله فان لم تكن تراه الخ) معناه عند أهل الظاهر ظاهر وعند الصوفية فان لم توجد وفنيت عن نفسك تراه لانه حينئذ يراك لتجردك عن الكدرات البشرية فرؤيته رؤية اعتبار سبب لرؤيتك رؤية استحضار قال تعالى يحبهم ويحبونه فتكن تامة وتراه هو الجزاء ولا يضر فيه عدم الجزم لما هو مقرر في علم العربية (قوله أو من الاستعارة) أى المصرحة في الاول والمكنية أو التصريحية في الثاني ولك جعلها مكنية في الاول أيضا بأن شبه اللسان بالرمح واثبات اللسان تخييل (قوله للمعقول) أى الحاضر في الذهن حقيقة ان كانت الخطبة بعد التأليف أو حكما ان كانت قبله لان عزمه على تحصيل تلك الالفاظ منزل منزلة حصولها بالفعل كما أفاده العلامة النووي (قوله بناه في رسالتنا في المجازات) محصله ان الصحيح ان استعارة المبهمات تبعية لانها ليست باسم جنس لا تحقيقا ولا تأويلا لان معانيها جزئيات والاصلية مختصة به ولان

اصالة الاستعارة تتوقف على أصالة التشبيه أى جريانه فى نفس مفهومى الطرفين وهذا لا يتصور الا فيما يصلح لان يكون موصوفا بسبب الاستقلال فى الانفهام ومفهومات المهمات محتاجة الى ضم ضميمة حتى يتم انفهامها من الدال عليها واذا كان كذلك فلا يتصور فيها تشبيه ولا استعارة اصالة فلا بد أن يعتبر التشبيه أولا فى كليات تلك المعانى الجزئية و يعتبر سريان التشبيه منها اليها فتبنى الاستعارة على التشبيه الحاصل بالسراية فتكون تبعية اه وانما كلام يتعلق بذلك فيما كتبناه عليها و بعضهم كالعلامة الشرقاوى قرر الاستعارة فى اسم الاشارة كتقريرها فى المصدر ونحوه لان هذا فى تاويل مشار اليه وهو مشتق من الاشارة فهو مشتق حكما فتكون الاستعارة فيه تبعية (قوله لا بد أن يكون مستقبلا) أى بالنسبة لزمن التعليق لا بالنظر للشرط فقط فان هذا موجود حتى فى شرط لو وقد قالوا انها لتعليق أمر على أمر كل منهما فى الماضى (قوله غير مستقبل) أى بالنسبة لزمن التعليق بل هو حاصل من قبله (قوله فلا بد من تقدير أقول) أى ليكون مستقبلا بالنسبة لزمن التعليق لكن فيه انه يلزم ان جزاء الشرط لم يقع أصلا اذ قولك مهما يكن من شئ أقل كذا وكذا يقتضى انك تقوله فى غير جملة التعليق عند وجود المعلق عليه والمعلق عليه هنا حاصل ولا قول غير ما فى جملة التعليق مثلا لو قلت لصاحبك ان أعطيتنى قلت انك عالم فأعطاك احتجت أن تقول انك عالم ولا يكتفى بما فى جملة التعليق اه شيخنا (قوله مع ان المراد منه مجرد استلزام الخ) هو من أولى ما يقال لكن ينبغى أن يراد بالاستلزام التقارن لا معناه الحقيقى اه شيخنا أى فالمقصود ان الجزاء موجود لا محالة للزومه جعلا وادعاء لوجود شئ حاصل لا محالة (قوله فالتعليق قد يكون فى الاستقبال) أى من حيث متعلقه وهو الشرط والجزاء والا فهو نفسه حاصل فى الحال نحو ان قام زيد قام عمرو وكذا يقال فيما يأتى (قوله وقد يكون فى الماضى الخ) أى لكن مع ترتب الثانى على الاول كما فى قولك لو قام زيد قام عمرو (قوله فليكن هذا منه) لكن ليس هنا ترتب الا باعتبار الجعل والتخيل كأنه يقول نهاية ما يتخيل توقفه وترتبه على وجود شئ ووجود شئ محقق فهذا محقق فيكون هذا كالجواب بأن المراد مجرد الاستلزام غاية الامر ان ذا تخيل لزوم وهذا تخيل توقف وترتب اه شيخنا فالمراد يكون ما نحن فيه من هذا القبيل ان كلا من المعلق والمعلق عليه ماض

مع اعتبار ترتب الجواب على الشرط وان كانت لو دالة على الامتناع بخلاف ما نحن فيه (قوله وهو مبنى على ان الظرف الخ) يحتمل بناؤه على انه من متعلقات الشرط اذ يلزم من ترتب الجزاء على وجود شئ تقيد بكونه بعد الحمد تقييد الجزاء بكونه بعد الحمد الا انه على هذا يكون التقييد بطريق اللزوم وعلى مبناه يكون بطريق الصراحة (قوله مجازا عما لا يحجب الخ) بأن شبه عدم حجب الالفاظ مطلقا سواء كانت ألفاظ الشارح أم لا لما وراءها من المعانى بعدم حجب الزجاج مثلا لما وراءه من المحسوسات بجامع سهولة الاطلاع واستعير اسم الثانى وهو اللطف للاول واشتق منه لطيف فلا جمع بين الطرفين كما هو ظاهر خلافا لمن كتب على قول المحشى مجازا عما لا يحجب الخ ما نصه بأن شبه الشارح بزجاج مثلا بجامع سهولة الاطلاع على ما وراء كل واستعير اسم الزجاج الذى هو لطيف هذا ما أشار اليه ولكن فيه جمع بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه فتأمل اه ولك جعل المجاز مرسلا علاقته التقييد والاطلاق (قوله بمحذوف خاص الخ) الاولى تعلقه بعام أى كائن على ألفية ابن مالك من كينونة المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح تعلق كشف وايضاح وتتميم وان كانت على مجازا على هذا بخلافها على تعلقها بالخاص المذكور فانها حقيقة اذ الدلالة تتعدى بعلى والاستعلاء الحقيقى ليس قاصرا على الحسى بل يكون معنويا أيضا كما اختاره الدماميني نحو فضلنا بعضهم على بعض تدبر (قوله وفيه أنه يلزم الخ) ربما يقال سهل ذلك ان الصورة وان كانت مصدرا فهى بمعنى اسم الفاعل اه شيخنا خلافا لمن قال ان تأويل شرح بشارح لا يمنع ما أورده المحشى فان صحة التعلق لا تتوقف على هذا التأويل فان العمل فى الظاهر للمصدر لا لاسم الفاعل اه نعم يرد ان الصحيح ان من شروط اعمال اسم الفاعل أن لا يوصف قبل تمام عمله كالمصدر وهذا هو مذهب البصريين والفراء وذهب الكسائى وبقية الكوفيين الى اجازة ذلك مطلقا كما يأتى فى الشرح فى باب اعمال اسم الفاعل ولم يذكر خلافا فى اشتراط ما ذكر فى اعمال المصدر (قوله والمقصود منهما وصف شرحه الخ) الا أن المسؤل بالمتن مختلف فالمسؤل فى الاول هو مالا بد منه وفى الثانى ما زاد فلا تنافى (قوله تنقيص لبقية الشروح) بل وللمتن (قوله بضم الحاء الخ) يخالفه ما نقله السجاعى على الخطيب عن المختار ان مضارع حل بمعنى نزل بالضم لا غير وحل ضد حرم

بالكسر لا غير والضبط ان فى مضارع حل العذاب (قوله ولعل معنى كائنا الخ) قال شيخنا هو على حد أنت منى بمنزلة هارون من موسى أى هو بالنسبة اليها ينزل منزلة الشجاعة بالنسبة للاسد وتلك المنزلة هى اللياقة أو ينزل نزولا كنزول الشجاعة بالنسبة للاسد فانه وصف لائق (قوله مايكتب فيه) وفى القاموس انه بالفتح يطلق على الطريق يقال رجع ادراجه أى فى الطريق الذى جاء منه وعلى هذا فيحتمل ان الابراج هى الالفاظ الخارجية والعبارات المضاف اليها هى الالفاظ الذهنية أو ان الاضافة للبيان أى ابراج هى عبارته وعلى كل فلا قلب لان للالفاظ الذهنية أو الخارجية تحققا فى العرف (قوله المكتوبة فيه) أى بواسطة النقوش أو الكلام على حذف مضاف (قوله ولك أن تجعل الخ) يظهر على هذين الاحتمالين أن اضافة بدر للتدقيق من اضافة المشبه به للمشبه قاله بعضهم ولعل وجه الظهور السهولة والا فالاستعارة أدق (قوله ولا حاجة اليه) أى لان للعبارات التى هى الابراج تدقيقا وليس للادراج تحقيق ومتى دققت العبارة دقق المعنى الذى هو الاشارة فاندفع ما كتب هنا عن بعض الافاضل ان التدقيق للمعنى فنحتاج للقلب للاشارة الى سريانه للابراج وهى العبارات اه شيخنا وقوله أى لان للعبارات الخ لعله بحسب العرف (قوله وانما آثر التعبير الخ) لم يجعله لقبا حقيقيا جريا على القول بأن ماوضع أولا هو الاسم وماوضع بعد ذلك ان أشعر بمدح أو ذم فهو اللقب أو صدر بأب أو أم فهو الكنية على مايأتى (قوله ولم أمنع أحدا جهدا) أى لم أمنع أحدا من الناس اجتهادى فيما ذكر بل بذلته لهم ولا حاجة لقول بعضهم ان فى على هذا الاحتمال سببية أى لم أمنع أحدا جهدا أى اجتهادا فى تحصيله بسبب انى نقحته وقربته اه ويصح أن يقدر نفسى بدل أحدا (قوله وتوجيهه الخ) محصله ان الباء وان دخلت فى الظاهر على الفاعل الا انها دخلت فى الباطن على غيره فلا قبح وقد يقال القبح موجود لوجود الايهام بحسب ظاهر اللفظ (قوله وان التوفيق الخ) دفع لما يقال يلزم على تقدير المضاف ان التقدير وماتوفيقى الا بتوفيق الله ولا معنى له (قوله وان كان قد يعتمد الخ) أى بحسب الظاهر (قوله فيه التفات) أى بالانفاق (قوله فى أنواع من الفنون) الجمع ليس بقيد (قوله والذى يظهر ان الاسم الخ) بيان لحقائق الامور الثلاثة وهذه طريقة من طرق ستة ويرد عليها ان ماوضع لا أولا ولم يشعر ولم يصدر بما يدخل فى القسمة فيلزم

القول

القول بالواسطة مع ان صريح كلامهم انحصار العلم في الاقسام الثلاثة واجتماع الكنية واللقب مع ان ظاهر كلامهم التباين (قوله مع النهي عنه) أي نهي تحريم ولو لان ليس اسمه محمد (قوله فلا يختص النهي بمن اسمه محمد كما قيل) وقيل الحرمة مخصوصة بزمنه صلى الله عليه وسلم والذي صححه النووي حرمتها مطلقا قال ابن حجر ومن الواضح ان محل الخلاف انما هو وضعها أولا وأما اذا وضعت لانسان واشتهر بها فلا يحرم ذلك لان النهي لا يشمله وللحاجة (قوله فأجاب عنه بأنه اسمه الخ) أي فالحرمة متوقفة على كونه كنية لا اسما اقتصارا على مورد النص وهو قوله تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي (قوله وليس كذلك) ان كان مراده الاعتراض على الشارح بأنه يوهم ما ليس صحيحا للزوم الفساد بين وبيان تعين الرفع فالمعنى وليس الجر كذلك أي حاصلا واقعا على وجه الصحة لانه الخ لكن يدفع هذا وجود ألف ابن بقلم الحمرة في نسخ الشارح اذ لا يتوهم مع وجودها الجر اذ لو جر لحذفت وان كان المرام تبرئة ساحة الشارح من الخلل فالمعنى وليس التوهم في محله لوجودا لمانعين فيكون تبرئة لعبارة الشارح وبيانا لكون التقصير من المتوهم أي كيف يتوهم مع وجود المانعين لكن كان الانسب ولا يتوهم من صنيعه الجر لانه الخ تدبر اه شيخنا وقد يقال باختيار الشق الاول والمراد ان ذكر ابن مالك بعد عبد الله يوهم الجر الذي يلزمه محذوران تغيير اعراب المتن وثبوت الالف الواجب حذفها حينئذ فربما يغفل الناظر عن المحذورين فيجر (قوله وأيضا فيها تفاؤل الخ) عطف على قوله بل تمييز الخ فقوله لانه ليس المقصود الخ ملحوظ في هذا أيضا وليس عطفا على قوله لانه ليس المقصود الخ حتى يرد انه لا يصلح جوابا للالباس بل نكتة للذكر والتفاؤل من جهة اضافته ونسبته الى مالك فلا يرد ان مالك واقع على جده لا عليه (قوله فيه) أي المصحف (قوله غير نافع) أي لانه لم يفد حصول الفائدة بالأعم (قوله لمن لا يعلم الخ) أي لكنه يعلم ذاتها حتى يصح الكلام معه (قوله من تمييز النسبة) أي النسبة الى ضمير المؤلف (قوله بضم قاسيون) أي بالشام كذا في المدابغي (قوله لعدم صحته في الجميع) فيه ان عدم الصحة في الجميع لا يقتضي انه غير محول في الجميع فليجعل محولا فيما يتأتى فيه التحويل ولعل الزاعم راعى الجل بل الكل محول على ما يأتي وذلك ان الطائي نسبا ان كان النسب بمعنى الانتساب لم يظهر التحويل وان كان المراد بالنسب رجال القرابة كان محولا عن

٨

الفاعل أى المنتسب لطيء رجاله والشافعى مذهبا محوّل ولابد أى المنتسب للشافعى مذهبه والجيانى منشأ محوّل ان أريد بالمنشأ المكان المخصوص الذى نشأ فيه من جيان فان أريد به نفس جيان كان غير محوّل والدمشقى دارا محوّل ان أريد بالدار ما يسمى فى عرف مصر بيتا فان أريد بها دمشق كان غير محوّل والدمشقى وفاة محوّل ولابد فلم يبق غير صحيح الا الاندلسى اقليما اذ لا يصح أن تقول المنتسب الى الاندلس اقليمه لان اقليمه هو عين الاندلس فيلزم نسبة الشئ لنفسه الا أن يجاب بأن اقليمه بحسب مفهومه لا الخارج أعم من الاندلس أو من نسبة الشئ لنفسه مبالغة كاحمرى نسبة للاحمر مبالغة أو يقال من نسبة المسمى الى الاسم بأن يعتبر فى المنسوب معناه وفى المنسوب اليه لفظه وان كان بعيدا فان اعتبر مثل هذا فى الجيانى منشأ والدمشقى دارا صح الاحتمال الثانى فيهما اه شيخنا مع زيادة (قوله ولا من تمييز المفرد وان قاله شيخنا) عبارته قوله دارا ووفاة تمييزان من فاعل الدمشقى وهما من تمييز المفرد وسيأتى أن تمييز المفرد لا يكون محوّلا عن شئ فتأمل اه ومثل دارا ووفاة البقية اذ لا فرق (قوله والامر هنا ليس كذلك) أى فى الجميع اذ التمييزات المذكورة وهى نسبا ومذهبا ومنشأ الخ ليست غير المميز الذى هو المؤلف رحمه الله وقد يقال الامر هنا كذلك بل غاية ما فيه ان المميز مقدر كما فى قولك عندى قفيز برّا اذ التقدير عندى مظروف قفيز اذ القفيز ليس هو البر بل مظروفه هو البر بل قال ابن الحاجب ان المميز فى تمييز النسبة مقدر اذ لا ابهام فى تعلق الطيب بزيد مثلا الذى هو النسبة بل فى متعلقها المنسوب اليه الطيبة فيحتمل كونه داره أو علمه فطاب زيد نفسانى تأويل طاب شئ زيد أى شئ يتعلق به وجنس هذا الشئ مبهم ففسر بنفسا فالتمييز فى الحقيقة لامر مقدر يتعلق بزيد كما تبين وانما سمى تمييز نسبة نظرا للظاهر فيقال فى الطائى نسبا المنتسب لطيئ شيئه وذلك الشئ هو النسب بمعنى رجال القرابة وفى الشافعى مذهبا المنتسب للشافعى شيئه وذلك الشئ هو المذهب وفى الجيانى منشأ المنتسب لجيان شيئه وذلك الشئ هو المنشأ أى المكان المخصوص وفى الاندلسى اقليما المنتسب للاندلس شيئه وذلك الشئ هو الاقليم بناء على ما تقدم والدمشقى دارا ووفاة المنتسب لدمشق شيئه وذلك الشئ هو الدار على ما تقدم والوفاة ولعل هذا هو مراد شيخه (وقال) شيخنا ما نصه قوله والامر هنا ليس كذلك فيه انه كذلك غاية الامر ان المميز هو المنسوب اليه الذى

تضمنته صيغة النسب لكن بتأويل في بعض ذلك فمعنى الطائي المنتسب لطيئ ولطيئ هو عين النسب بمعنى المنسوب اليهم فان أريد رجال مخصوصون منهم فمعنى الطائي المنسوب لبعض طيئ وهو عين نسبا والشافعي بمعنى المنسوب الشئ الشافعي وذلك الشئ عين المذهب والجياني المنسوب لجيان أو لبعض جيان وذلك هو عين المنشأ العام أو الخاص والاندلسي المنتسب للاندلس وهو عين الاقليم والدمشقي المنتسب لدمشق أو لبعضها وهي أرض الدار عموما أو خصوصا أو لشبهها أي الشئ الحاصل فيها وهو الوفاة ولعل هذا مراد شيخه اه وفيه انه لا يناسب كلام شيخه لانه جعله تمييزا للافاعل الذي هو ضمير عائد على المصنف فالحق في بيان مراد شيخه ما سبق لك فتأمل (قوله أي عام تمام الخ) تمام بمعنى متم والاضافة للبيان دفع به توهم ان عام ماذكر من العدد يصدق بالمتم وغيره وقد يقال لا حاجة لهذا التقدير لان المراد العام الذي يتحقق عنده اثنان الخ وليس هو الا العام المتم (قوله غير صحيح) أجاب العلامتان الذهبي والخضري بأن كلام المعرب ومن تبعه مبني على ان جملة أحمد الخ حالية كما هو أحد وجهين ذكرهما المعرب وكلام المحشي مبني على انها مقول القول (وقال) بعض أصحابنا يظهر لي ان الجماعة نظروا الى أن جملة أحمد انشائية معنى ولم يسبق للمصنف عبارة حمد في هذا التأليف وقد التفت عن التكلم الى الغيبة في قال محمد كما سبق فكان مقتضى الظاهر أن يجري على نسقه ويأتي بفعل الغائب أيضا في الحمد قاصدا به الانشاء فعدوله الى فعل التكلم مخالف لظاهر السياق فكان التفاتا والعلامة المحشي نظر الى ظاهر الجملة وهو انه سبق منه حمد وحيث سبق منه وأراد أن يعبر عنه فالظاهر أن يعبر عنه بما للتكلم هذا ما ظهر لي بحسب ذهني القاصر اه وفيه ان الشخص اذا أتى بجملة خبرية قاصدا بها الانشاء يعبر بما يقتضيه الظاهر حالة الاخبار والظاهر حالة الاخبار هو التكلم (قوله وشرط الالتفات الخ) بيانه ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة التي هي التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عن ذلك المعنى بطريق آخر من تلك الطرق لكن بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه ظاهر الكلام ويترقبه السامع لا على خلاف ما يقتضيه ظاهر المقام ولذلك صرح البيضاوي على وفق اشارة صاحب الكشاف بوجود الالتفات في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فان العدول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام حيث كان سياقه وهو قوله تعالى عبس

وتولى أن جاء الأعمى على صيغة الغيبة لا عن مقتضى ظاهر المقام لأن مقتضاه الخطاب في الموضعين وخرج بالشرط المذكور أنا زيد وأنت عمرو فانه وان عبر أولا عن الذات بطريق التكلم والخطاب وهو أنا وأنت وثانيا بطريق الغيبة وهو زيد وعمرو لان الاسم الظاهر حكمه حكم الغائب الا انه جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقبه السامع لظهور الاخبار بالظاهر عن المضمر مطلقا فلا يكون من الالتفات ومثله قوله تعالى وايالك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على أسلوبه وان صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت الى الخطاب صار الاسلوب للخطاب ومن زعم ان في مثل يا أيها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو وذلك لان حق العائد الى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب ولا يتم المنادى الموصول الا بصلته لانها كجزء منه فلا يراعى فيه حكم الخطاب العارض بالنداء الا بعد تمامه بالصلة وأما قوله أنا الذى سمتنى أمى حيدره فقبيح شاذ عند النحويين كما قاله المرزوقى على ما في المطول لكن في المغنى ان نحو أنت الذى فعلت مقيس لكنه قليل اه لكن مقيسيته على هذا القول لا تنافى كونه خلاف مقتضى الظاهر لان قلته تفيد كونه خلاف مقتضى الظاهر (قوله كان لفظيا خطيا) أى كقوله

اذا ملك لم يكن ذا هيبة * يذعه فدولته ذا هيبه

انتهى ح ف (قوله ولا يتعين كون الخ) أى بل يصح ان الاضافة للبيان أى جلال هو عظمته أولامية أى عظمة منسوبة لعظمته بناء على ان للعظمة عظمة حقيقة أو على سبيل المبالغة (قوله كما يوهمه كلام البعض) أى يوهم التعين لا الكون المذكور وزاذهو مصرح به وعبارته قوله بجلال عظمته الخ من اضافة الصفة للموصوف كالذى بعده (قوله وان اقتضته مشاكلة الخ) قد يقال يصح فى جزيل نعمته أن الاضافة على معنى من (قوله يحوج الخ) أى فالاحتياج الى التأويل يضعف كون المشاكلة مرجحا اذ هذا من قبيل المانع والمقتضى (قوله اذ المثنى لا يتأتى هنا) أى كان يقال لا أحمد الله وليس مقصودا به المثنى نحو لا زال أحمد أولا احمد الا الله اذ الحمد هنا ليس منقابل مثنا (قوله أى الموصوف الخ) حاصله

انك بالخيار بين أن تجعل الاستمرار موصوفا بالتجدد أو تجعل التجدد موصوفا بالاستمرار فانه بعضهم (قوله من حيث تعيين الصفة الخ) هذا باعتبار الحمد الواقع من المتكلم بالجملة الاسمية وأما الحمد المخبر عنه فهو المحمود به بالنسبة اليه صادق بجميع الصفات وبعضها الاعم من تلك الصفة لان معنى الحمد لله الثناء بالجميل ثابت لله وصفاته تعالى جميلة كلها أو بعضها (قوله والمعين أوقع في النفس) ولذا ابتدئ بها القران لكون المقام مقام تعليم يناسبه التعيين اه ح ف (قوله من حيث صدق المحمود به الخ) لا تتوهم ان هذا باعتبار الحمد المخبر بوقوعه في المستقبل لان الكلام في الحمد الواقع من المتكلم بالجملة المضارعية نظير ما تقدم في الجملة الاسمية والا فالمخبر عنه في الجملة الاسمية كذلك ولا باعتبار حمد المتكلم اللازم للاخبار لان المحمود به بالنسبة لهذا اللازم صفة خاصة هي كونه أهلا لأن يحمد بل باعتبار الحمد الواقع من المتكلم مطابقة بناء على كونها انشائية اذ المعنى انشئ الثناء بجميع صفاته وصفاته تعالى جميلة كلها أو بعضها كما قرره (قوله فالمضارعية اكثر فائدة) بهذا وبقوله سابقا والمعين أوقع في النفس تعلم ان المراد بالبلاغة زيادة المزية لا اكثرية المطابقة لمقتضى الحال تأمل (قوله تأكيد لقوله كل) أي الى آخره كما هو ظاهر (قوله ويمكن دفعه الخ) هذا الدفع مبني على ان قول الشارح ومعناها الانشاء مراده به أنها انقلبت للانشاء فصار مدلولها المطابق وأولى منه ليبقى الاستمرار التجددي على ظاهره ان المراد به انها متضمنة ومستلزمة للانشاء فهي خبرية بقيتها على الاخبار وذلك يستلزم ان الله أهل لأن يحمد مرة بعد اخرى فيكون حامدا في الكتاب تضمنا واستلزاما فالمراد بالمعنى المعنى اللزومي تأمل اه شيخنا (قول الشارح أي كان الآلاء الخ) مدخول أي في الحقيقة نحمده ومازائدة والمشبه به هو مضمون الجملة وهو استمرار الآلاء متجددة فيكون المشبه هو استمرار الحامد متجددة ووجه الشبه تحقق كل في نفس الامر لكن فيه ان المقصود تشبيه الحامد بالمحمود عليه في ان كلا مستمر متجدد كما يقتضيه قوله أولا وتصديقا لذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه فكان الظاهر أن يقول أي نحمده بحامد لا تزال تتجدد كآلائه التي لا تزال تتجدد الا أن يقال المقصود حاصل لزوما (قوله واطلاق شيخنا الوجوب في غير محله) اطلاق شيخه هو ما يقتضيه الكتاب وعبارته هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره من المصادر في غير

الدعاء من ذلك وولك حمدا وشكرا الا كفرا وعجبا وافعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة عين فانما ينتصب على اضمار الفعل كأنك قلت أحمد الله حمدا وأشكر الله شكرا وكأنك قلت وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة وانما اختزل الفعل ههنا لانهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء وقد جاء بعض هذا رفعا يبتدأ ثم يبنى عليه سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقال له كيف أصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر كأنه يقول امري حمد الله وثناء عليه ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل ولم يكن مبتدأ يبنى عليه ولا يكون مبنيا على شئ هو ما أظهر اه باختصار فقد يعرف عدم اشتراط وشكرا بل ان قوله في صدر العبارة من ذلك حمدا وشكرا الخ سرد للالفاظ التي تنصب بالعامل المحذوف وجوبا لانه بدل من اللفظ بالفعل كقوله وكرامة ومسرة ونعمة عين اذ لم يشرط أحد اجتماع تلك فجمعها في العبارة ليس المقصود منه انه يشترط اجتماعها يؤيد هذا قوله وقد جاء بعض هذا رفعا فان اسم الاشارة يرجع للمنصب بالعامل المحذوف وجوبا مع ذكره في بعض شواهده حمد الله وثناء عليه ومع قوله ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل والحال انه ليس في هذا الشاهد وشكرا وبذلك ظهر انه لا يشترط في حذف العامل وجوبا ذكر وشكرا ولا لا كفرا لا يقال وثناء قائم مقام وشكرا لانا نقول الشارط يعين وشكرا والشارط الآخر عنه مع لا كفرا تدبر بانصاف اه شيخنا وفيه انه ليس نصا في وجوب حذف العامل فيما ذكر وان كان متبادرا تبادرا قويا خصوصا من قوله المتروك اظهاره بعد قوله اضمار الفعل وعلى تسليمه يرد عليه جواز حمدت حمدا وشكرت شكرا والجواب عن ذلك بأن محل وجوب حذف العامل عند قصد الانشاء أما عند قصد الاخبار فيجوز ذكر العامل لا يطرد في بقية الامثلة التي ذكرها اذ حملها على الانشاء بعيد وليس هذا محل تحقيق المسئلة فتأمل ثم انه كان الاولى للمحشي التفريع (قوله العلة الغائية) هي المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفاعل عليه (قوله هو وجه حصر الحمد الخ) أي في الجملة الاسمية التي يعبر بها في مقامها (قوله بل جعل الاعظمية علة الذكر الخ) ليس كذلك اذ القاعدة الاستدلال بالمعلوم على المجهول فاذا قلت في دار العدو نار وله ذا وجد الدخان كان استدلالا بوجود الدخان على وجود النار في داره وان

١٠